

التحليل القياسي لظاهرة الفقر بمناطق الغرب الجزائري

- تلمسان، سعيدة، سيدي بلعباس -

Standard Analysis Of The Phenomenon Of Poverty In The Western Regions Of Algeria
Tlemcen- Saida- Sidi Bel Abesse

رديف مصطفى

جامعة سيدي بلعباس

(الجزائر)

redif.cur@gmail.com

سمير بسبع عبد القادر

جامعة سيدي بلعباس

(الجزائر)

besseba.abdelkadir@gmail.com

بن عياد محمد *

جامعة سيدي بلعباس

(الجزائر)

benayadsamir@yahoo.fr

الملخص:

معلومات المقال

يعتبر الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد: اقتصادية، اجتماعية، وحتى أخلاقية، وذلك نظرا لارتباطها بمجموعة من الأبعاد، كالدخل الذي يعتبر مؤشرا ومظهرا من مظاهر عديدة للفقر، كما أن الاختلاف في طرق قياس الفقر هو أمر شائع، إذ أنه ظاهرة متعددة الأبعاد، ولا يوجد مقياس واحد يمكن أن يعبر عنها بصورة ملائمة أو كافية، تعكس حجم وخصائص جميع هذه الأبعاد، وتتراوح هذه الطرق من استخدام معلومات كمية محددة إلى استخدام مقاييس وصفية تقريبية. وتم التطرق إلى التحليل القياسي لظاهرة الفقر في الجزائر من خلال تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وتوصلت الدراسة إلى عدة عوامل مؤثرة على ظاهرة الفقر في الغرب الجزائري، من أهمها المستوى التعليمي لرب الأسرة، عدد العاملين في الأسرة، رب الأسرة ذو العمل الدائم، مقدار الحاجة الشهرية، عدد أيام الاحتياج بالشهر، استفادة العائلة من الضمان الاجتماعي، امتلاك الأسرة للأجهزة الكهربائية والممدفة، وغيرها من العوامل المؤثرة.

تاريخ الارسال: 01 جوان 2020
تاريخ القبول: 23 ديسمبر 2020

الكلمات المفتاحية:

- ✓ مؤشرات الفقر
- ✓ قياس الفقر
- ✓ خارطة الفقر في الجزائر

Abstract :

Article info

Poverty is a multidimensional phenomenon: economic, social, and even ethical, because they relate to a range of dimensions, such as income, which is an indication and a manifestation of many of poverty, and the difference in methods of measuring poverty is common, since it is a multidimensional phenomenon, and there is no measure one can be expressed in an appropriate or adequate, reflecting the size and characteristics of all these dimensions, and these methods range from the use of specific quantitative information to use descriptive measures are approximate. Was addressed to the analysis of the record for the phenomenon of poverty in Algeria through the application of the regression model multiple linear, and the study found several factors affecting poverty in the west of Algeria, of the most important educational level head of the household, the number of workers in the family, head of the family with a permanent work, the amount of need monthly, the number of days needed per month, the family benefit from social security, the family's possession of Electrical Appliances and a fireplace, and other influencing factors.

Received 06 Juin 2020
Accepted 23 Décembre 2020

Keywords:

- ✓ poverty indicators
- ✓ poverty measurement
- ✓ a map of poverty in Algeria.

مقدمة

منذ منتصف الثمانينات ما فتئ الجدل يدور بين المخططين والسياسيين حول ظاهرة اجتماعية اقتصادية هامة، ألا وهي ظاهرة الفقر وسرعة انتشارها في الدول النامية، ورغم أن الفقر ليس بالظاهرة الجديدة على هذه المجتمعات بل هي قديمة ومعروفة، ولكن جاء هذا الاهتمام نتيجة أن الفقر في هذه البلدان لم يعد مجرد ظاهرة اجتماعية اقتصادية وإنما أصبح مشكلة إنسانية هذا من جهة، ومن جهة ثانية أن النمو الاقتصادي المتراكم لم ينعكس تماما على الفقراء. فظاهرة الفقر من الظواهر الأكثر شيوعا في وقتنا الحالي والتي مست شريحة لا يستهان بها من المجتمع، وهذا ما أدى بالمختصين إلى دق ناقوس الخطر، ووضع برامج ومخططات لمحاربة هذه الظاهرة. ونتيجة للأهمية التي تكتسبها هذه الظاهرة، تزايد الاهتمام العالمي والمحلي بقضايا الفقر وأصبحت هناك حتمية لتطوير الاتجاهات النظرية التقليدية التي ركزت على هذه القضية في علاقاتها بالأبنية الاجتماعية، حيث أضحى الفقر مشكلة اجتماعية واقتصادية تؤرق الحكومة والمجتمع.

ولم يعد الفقر على نطاق الدخل والقدرة على تأمين الحد الأدنى من الغذاء والملبس والمأوى، وإنما يمتد ليشمل جوانب التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأساسية الأخرى وهذا ما أدى إلى إبراز الأبعاد المختلفة له، إذ أن مقياس 1 دولار في اليوم لا يستند إلى أساس منطقي فنفايات السكان في بعض البلدان النامية التي يصل دخلها الفردي من 2 دولار أو حتى إلى 5 دولار في اليوم، مازالت تعاني الفقر وعدم استطاعتها تغطية النفقات الأساسية من الغذاء والمأوى والصحة والتعليم، أي أن الإطار الذي بني على فرضية 1 دولار في اليوم ليس له أي معنى وابتعد عن دراسة وقائع الحياة الفعلية وأصبح مجرد مسألة حسابية.

وبإعادة الاهتمام إلى قضايا الفقر والإقلال منه في إطار التنمية، اكتسب تحليل الفقر أهمية متجددة في الأدبيات المتخصصة ليس فقط من الناحية التطبيقية وإنما أيضا من الناحيتين النظرية والمنهجية.

وبالرغم من وجود العديد من المنهجيات لدراسة ظاهرة الفقر، إلا أن المنهجية الكمية الاقتصادية هي المهيمنة على الأدبيات الاقتصادية والتنموية. وتعتبر منهجية الاستطاعة، أو المقدرة على توفير خيارات متعددة في الحياة، التي تقدم بمها البروفيسور امارتياسن، من أهم البدائل المتوفرة لدراسة الفقر.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث في التعرف على مفهوم الفقر وأهم مؤشرات، ومن ثم دراسة ظاهرة الفقر في مناطق الغرب الجزائري.

إن دراسة الفقر في حد ذاتها لها أهميتها الذاتية ففي ظل التطورات التنموية السريعة تكشف أن القضاء على الفقر هو الهدف الأسمى للتنمية.

إن تعبير الفقر شائع في الاستخدام اليومي بين الناس، ويجري تحميله مضامين مختلفة منطبعة بالتكوين التاريخي والثقافي والاجتماعي، كما بالخصائص الاقتصادية للمجتمع.

الفقر في المفهوم الشائع هو تصور اجتماعي-ثقافي متحرك خاص عن حالة اجتماعية فردية أو جماعية، أما الفقر كمفهوم علمي هو مقولة اقتصادية أو اجتماعية أو تنموية بحث تقترب تعبيراتها من الفهم الشائع ولكن دون أن تتطابق معه.

طرح الإشكالية

في إطار هذا التحليل نطرح الإشكالية الرئيسية لهذا البحث من خلال التساؤل المحوري التالي: ما هو واقع وأهم العناصر المحددة لظاهرة الفقر في الجزائر، وما هي أهم السياسات المتبعة من طرف الدولة لمكافحته؟

إن هذه الإشكالية في حد ذاتها تتفرع عنها جملة من التساؤلات تتطلب منا إلقاء الضوء عنها ومحاولة الإجابة عليها قصد التمكن من التحليل المعمق لظاهرة الفقر في الجزائر، وتتمثل هذه الأسئلة الفرعية في الآتي:

- ما هو مفهوم الفقر؟ وما هي أسس ومنهجيات قياس الفقر؟
- هل كان تطبيق برامج التطوير الهيكلي سبب في زيادة حدة الفقر في الجزائر؟
- ما هي أهم الإجراءات التي اعتمدها الجزائر؟

الفرضيات:

يقوم بحثنا هذا حول تحليل وقياس الفقر في الجزائر على فرضيات تحليلية وتفسيرية، نطمح لأن تكون شاملة لجميع عناصر موضوع الدراسة وتتمثل فيما يلي:

- يرتبط الفقر عكسيا بمستويات التعليم، أي تحسن في المستوى التعليمي يؤدي إلى تراجع الفقر.
- النمو السكاني يساهم في حدوث الفقر.
- ارتباط الفقر بمستوى توفر السكان على الهياكل القاعدية السكنية.
- وجود علاقة بين حجم الفقر وحجم البطالة لدى السكان.

منهجية البحث:

قصد اختيار صحة الفرضيات السابقة الذكر، سنعتمد على منهجية نعتبرها الأنسب في دراسة مثل هذا الموضوع، استخدام المنهج التحليلي الكمي في تقدير ظاهرة الفقر وقياسه، وتحليل أهم العناصر المحددة له، مع التركيز على الإطار الوصفي العام للظاهرة محل الدراسة للتعريف بالواقع الحالي لظاهرة الفقر، وهو كطريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى هدف البحث. وعلى إثر ذلك قمنا بوصف الظاهرة بالتعبير عنها كيفيا ونوعيا. ولرسم صورة الفقر في الجزائر استخدمنا بمنهج دراسة حالة "الفقر في ولاية الغرب الجزائري" وذلك عن طريق التعمق في دراسة الخصائص الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية.

I. الإطار النظري للدراسة:

1.I. مفهوم الفقر:

لقد تم التعرض لظاهرة الفقر من طرف العديد من الباحثين والمهتمين، ولعل ما يفسر هذا هو التنوع هو اختلاف الفقراء أنفسهم إذ "يتعدد الفقراء وتتعدد تصورات الفقر بتعدد الناس"¹. إن الدراسات التي تناولت تعريف الفقر عديدة، وهذا لا يعني أنها مختلفة فيما بينها وإنما على العكس مكملتها لبعضها البعض ويعود سبب اختلاف تعريف الفقر إلى اختلاف وجهات نظر الدارسين له، فظاهرة الفقر تعتبر ظاهرة معقدة ذات أبعاد متعددة، اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية، بيئية. ومن هذه التعاريف نجد تعريف أوسكار لويس 1964 وولسن 1987²، الذي يؤكد على أن أغلب بحوث الفقر تنطلق من التعريف الظاهر لمفهوم الفقر والذي يشير إلى تلك الفئة أو الجماعة من الناس الموجودة في أي مجتمع، والتي تتسم بمجموعة من الخصائص والسمات تجعلهم يوصفون بشكل حدسي بأنهم فقراء، وهو تعريف غامض وغير دقيق. كما يعرف علي وهب الفقر بأنه يعني الحرمان على أشده، بحيث لا يمكن الحصول على الحاجات الأساسية للعيش إلا نادرا وهذا لا يتجاوز الحد الأدنى للبقاء على الحياة³. إن هذا التعريف يركز على الحاجات الأساسية المتمثلة في الأكل والملبس والمأوى فقط ويستبعد الحاجات الأخرى التي تؤثر على ظاهرة الفقر مثل الدخل، التعليم، الصحة وغيرها. أما قراوهيل فيعرف الفقر بأنه حالة من النقص المادي الذي يترجم بصفة عامة بمستوى الدخل النقدي الذي يبقى دائما أقل من مستوى حد الفقر⁴. ويعرفه فيليب عطية بأنه ندرة المادة أو تبيدها أو توزيعها على نحو غير عادل⁵. وفي كثير من الأحيان نجد أن حد الفقر أو مؤشر النقص المادي، يدرج ضمن مفهوم الدخل أو الحاجات التي تتوفر عليها مجموعة من الأفراد، لكن حد الفقر في الدول النامية يختلف عن حد الفقر في الدول المتقدمة لأن الفقير في دولة متقدمة، يمكن اعتباره غير فقير في دولة نامية.

ومن خلال دراسات بعض الاقتصاديين وبصفة خاصة دراسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ثم التوصل إلى "التعريف التالي للفقر" حيث يتم عزل فئات معينة في المجتمع ويتم النظر إليها بوصفها محتاجة أو فقيرة أو محرومة... الخ، وتضم هذه الفئات المسنين والعاطلين والأيتام والجماعات ذات الدخل المنخفض⁶. والدراسات الخاصة بظاهرة الفقر في البلدان المتقدمة عموما تستند إلى التعريف السابق إلا أنه ينطوي عليه جملة من العيوب، أهمها أن هذه الدراسات الخاصة بالتعريفات تدخل في العينة محل الدراسة جزءا من الأشخاص غير الفقراء وتستبعد جزءا من الأشخاص الذين يعانون من الفقر فعلا بالمجتمع.

I.2. نظريات الفقر:

النظريات التي تفسر ظاهرة الفقر وجودا وانتشارا عديدة⁷

أ. النظرية الفردية:

وتمثل أصحاب الاتجاه الفردي في تفسير ظاهرة الفقر التي تعتبر الفقر ظاهرة فردية، وأن أسبابها ذاتية، تعود إلى الأفراد الفقراء أنفسهم وهم المسؤولون عن فقرهم وليس المجتمع ويستنتج من هذه النظرية أن القضاء على الفقر يتأتى عن طريق الاهتمام بالفرد وتحسين قدراته ومكانته، أي الاهتمام بالموارد البشري في ذاته.

ب. النظرية الدينية:

وتعبر عن الاتجاه الديني في تفسير ظاهرة الفقر، وترى أن الفقر والغنى قدر مقدور، وأمر محسوم " وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ" (سورة الذاريات آية 51)، "اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ" (سورة الروم آية 40). وفي هذه الحالة، فإن أسباب الفقر تكون خارجة عن قدرة الإنسان وعن قدرة المجتمع معا، ولكن الأخذ بالأسلوب والوسائل الموصلة إلى الثروة أمر مطلوب ومرغوب.

ج. النظرية الاجتماعية:

وتنظر النظرية الثالثة هذه إلى المجتمع من خلال هيكله الطبقي وعلاقاته، وتوزيع القوى والتمكين الاجتماعي⁸، وهي جميعها التي تجعل من فرد ما غنيا وآخر فقيرا متدني الدخل والإمكانات.

وأن المسؤول عن وجود هذه الظاهرة واستمراره ليس الفقراء أنفسهم بل المجتمع، وما فيه من خلل وضعف وتحيز في فعاليته وأنشطته التنموية والاجتماعية والسياسية، التي تجعل من كل هذه العوامل معاول تقييم فوارق وتفاوتات بين الأفراد وبين المناطق ريفاً وحضراً.

ووفق هذه النظرية فإن استراتيجيات وسياسات التدخل الناجح للقضاء على هذه الظاهرة، تكون بالتأثير في بنية المجتمع ومكوناته والاستثمارات وأنشطة المختلفة فيه، لصالح الفقراء ... فالتدخل أولاً يجب أن يتجه إلى المجتمع قبل الفرد.

ويرى كثير من الباحثين أن نظرية واحدة غير كافية لتفسير الفقر وتحديد استراتيجيات وسياسات التدخل، مما دفع البعض إلى انتهاج نهج مشترك يجمع بين النظرية الفردية والنظرية الاجتماعية.

I.3. المقاربات المختلفة لتفسير ظاهرة الفقر:

إن مسببات الفقر فردية، عائلية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، متعددة ومتنوعة ومتغيرة ومتفاعلة لدرجة أنها تتراكم. أصبح الفقر الشغل الشاغل للسلطة والاقتصاديين، وخاصة المهتمين بمجالات التنمية، حيث أضحى يشكل هاجسا خطيرا على المجتمعات، لما يحمله من هزات تمس جميع الأبنية الاجتماعية وتعيق تقدمها وتطورها وتوازنها الاقتصادي.

أ. المقاربة الاقتصادية:

الفقر وتوزيع الدخل: لقد أولت الدراسات الاقتصادية الحديثة اهتماما كبيرا ومتزايد بمشكلة انتشار الفقر في العالم الثالث، وخاصة بعد ما حصل تغيير في الفكر التنموي والذي يدعو إلى أن الاستثمار والادخار هو شرط التنمية ولكن الآن أصبح التوزيع هو العنصر الحاسم الآخر لنجاح وتحقيق التطور. حيث أصبح واضحا من أن النمو الاقتصادي في حد ذاته قد لا يحل مشكلة الفقر والتخفيف من حدتها، إذ أن استراتيجيات التنمية التي أدت إلى زيادة مستوى دخل الفرد ليس لها تأثير على الفقر إذا ما صاحبها ازدياد التفاوت في توزيع الدخل، وعليه يجب أن تصل نتائج التنمية إلى الجميع.⁹

الفقر والتخلف الاقتصادي: يستخدم اصطلاح التخلف الاقتصادي لمعان متعددة، أكثرها شيوعا انخفاض مستوى المعيشة، أي انخفاض متوسط استهلاك مع سلع وخدمات، انخفاضاً كبيراً مقارنة بالدول المتقدمة، وكذلك ارتفاع نسبة المشتغلين بالزراعة وانخفاض إنتاجية العمل، وانخفاض مستوى التعليم الصحة والتغذية، وهذه الخصائص يمكن النظر إليها على أنها أسباب الفقر ونتاجا له في نفس الوقت.¹⁰

انخفاض الدخل الفردي: من الأسباب المباشرة للفقر الدخل المتدنية، أي أنها السبب الرئيسي في الوقوع في الفقر على الأقل أي أن الدخل هو امتلاك رأس المال واستثماره دون نفاذه وأن ضعف وانعدام الدخل هو دليل على الفقر، ويؤدي ضعف الدخل إلى آثار سيئة إذ ينجم عنه ضعف في الاستهلاك والادخار ويؤدي هذا إلى ضعف القدرة الشرائية، وبالتالي إلى ضيق السوق وهذا ما يعرف عنه بالحلقة المفرغة للفقر والتي عبر عنها نوركسيه Nurkesh، وأشار إلى هذه الحلقة أنها كانت من أهم الحلقات المفرغة أحدها في جانب العرض من رأس المال النقدي (الادخار)، والأخرى من جانب الطلب على ذات رأس المال.¹¹

ب. المقاربة السياسية:

العولمة وتعزيز التنمية: إن التطورات الاقتصادية مثل "العولمة والخصخصة والتكنولوجيا" لا يعتبر نجاحا اقتصاديا في بعض المجتمعات، وإنما سيعمق مشكلة الفقر. كما أن الحرب قد تؤثر على مستوى معيشة الفرد وتجعله يعيش في مستوى أدنى للمعيشة وذلك لأن الحروب تؤثر على النشاط الاقتصادي، وعلى الموارد الموجودة والحصار الذي يفرض على أي بلد، كما يؤثر على الأفراد أيضا، لأنه يوقف أي نشاط أو استثمار وبالتالي لا يجد أفراد المجتمع أمامهم إلا الموارد المتاحة لهم وبالتالي يصلوا إلى مرحلة الفقر المطلق، وهي عدم القدرة على اشباع الحاجات الأولية (كالمأكل، والملبس....)¹².

الحكم الديمقراطي وتمكين الفقراء: ركز المعلقون على مصطلح "سوء الحكم" وهو المصطلح الذي غالبا ما يطلق على الفساد الإداري. فقد لاحظوا أن أحد أسباب الفقر الشديد يرجع إلى فشل الحكومات في فتح أسواقها وتوفير الخدمات العامة والقضاء على الرشوة. فإذا قامت الحكومات بتنقية أنظمة سياساتها فإنها قد تزدهر لقد صارت جهود المساعدات التنموية عبارة عن سلسلة من محاضرات الحكم الجيد بشكل كبير.¹³

ج. المقاربة الاجتماعية:

الفقر والنمو السكاني: يعد النمو المتزايد للسكان من أحد العوامل المؤدية إلى تفشي الفقر، فهو يلعب دورا هاما في تأثيره على خريطة الفقر¹⁴ عن طريق رفع معدلات الاعالة ويسبب نقص في الخدمات كالتعليم والصحة ويخلق أزمة السكن، وتؤدي هذه الزيادة إلى تكاثر عدد الشباب مما يرهق قدرة أسواق العمل على استيعاب الداخلين الجدد إليها مما يساهم في خفض الأجور، وأشهر من عالج هذه المشكلة نجد توماس روبرت مالتوس Thomass Robert Malthos الذي بنى نظريته على أن هناك علاقة طردية بين النمو السكاني ومستوى المعيشة. وحسب روبرت توماس مالتوس فإن السكان يزدادون بمتتالية هندسية بينما يزداد الغذاء بمتتالية حسابية.

الفقر ووضع الأفراد: وصف تشمبرز Tchemperz إن اعتلال الصحة والمرض بالنسبة للفقراء كنوع من الحالات الطارئة التي قد تؤدي إلى فقرهم ومن العسير تداركها ولا يقتصر المرض، على التسبب في أن تتكبد الأسرة الفقيرة تكاليف إضافية من خلال دفع نفقات العلاج، بل يضيف عبئا على كاهل موارد الأسرة من حيث فقدان الدخل. ويعتبر حجم الأسرة أيضا من مسببات الفقر حيث يؤدي كبر حجم الأسرة وارتفاع معدلات الإعالة إلى زيادة الأعباء على نفقات الأسرة، وبالتالي مواجهة حالة العجز عن توفير كل متطلبات الأسرة ذات الحجم الكبير، وقد تزداد حالة العجز هذه باستمرار وتتفاقم وينتج عنها الفقر بآتم معناه¹⁵، وهذا ما يدفع بالفقراء إلى الزج بأطفالهم إلى معترك الحياة العملية في سن مبكرة. كما أن كبر السن له دور كبير في إنتاج الفقر حيث تؤكد معظم الدراسات أن الأسرة التي يكون فيها العائل مسن، وخاصة إذا كانت الأسرة كبيرة تحتوي على أطفال صغار في الغالب ليسوا في سن العمل، فإن هذه الأسرة تكون أكثر عرضة للفقر، وبالتالي تكون الأحوال المعيشية غير صحية وتؤدي نوعية الحياة الرديئة والتي تتمثل في المرض واليأس إلى فقدان احترام الذات وانحيار الروابط الأسرية وزيادة العنف والتخلي عن المرأة والأطفال.¹⁶

الفقر والبطالة: إن الحقيقة الجوهرية، والقاسية، هي أن اقتصاد يضمن حقا النمو والتوسع ولكن فيه عيبا كامنا في أعماقه وفي عظامه، وهو أنه لا يملك ضمانا ضد سوء توزيع مكاسب التنمية والنمو.¹⁷ وسوء التوزيع هذا هو المسؤول عن معضلة الفقر والبطالة¹⁸، فقد يتوسع الاقتصاد ويظل يتوسع، وتظل هناك مشاكل من نوع الفقر والبطالة، وهما وجهان لعملة واحدة، ويلاحظ تاريخيا أنه ليست هناك دول نجحت في مكافحة البطالة، فهي باقية دائما، ولو ضمن ما يسمى المعدل الطبيعي للبطالة الذي هو مبدأ يقول أنه توجد بطالة عند كل مستوى من مستويات النشاط الاقتصادي.

د. المقاربة الثقافية: لقد ذهب المفكرون الاجتماعيون والانثربولوجيون إلى أن الأسباب الرئيسية في وجود واستمرار الفقر يعود إلى تلك البنية الثقافية التي ينشأ فيها الفقير، بمعنى أن هناك أنماط مميزة من القيم والمعتقدات وتميز طريقة حياتهم من الثقافة التي تسود المجتمع ككل.¹⁹ ويعتبر لويس أوسكار Oscar Louis أول من استخدم المفهوم لجماعة الفقراء وقد اختصر هذا المصطلح إلى ما يعرف بثقافة الفقر ويعرفها بأنها: "طريقة للحياة يتوارثها كل جيل من الجيل السابق عن طريق عمليات التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة".

4.I. الدراسات السابقة:

دراسة عبد الرزاق بن حبيب وماليكي سمير (2008)، بعنوان: **Quantification of the poverty-education in Algeria: A multinational econometric approach**، هدفت إلى إبراز الأبعاد المتعددة للفقر في التعليم في الجزائر، حيث تطرقت الدراسة إلى قياس مؤشر العلاقة بين الفقر وأحد المتغيرات المتمثلة في التعليم على مستوى ولاية تلمسان أين مست العينة المدروسة 500 أسرة باستخدام طريقة Regression multinomial. توصلت الدراسة إلى وجود تأثير لعوامل التمدرس وليس للعوامل المحددة المباشرة في العلاقة الفاعلة بين الفقر والتعلم. دراسة Joseph Deutschb & Jacques Silbe (2011)، بعنوان: **Multidimensional approaches to poverty measurement: an empirical analysis of poverty in Belgium, France, Germany, Italy and Spain, based on the European panel**، هدفت إلى فهم أفضل لمحددات الفقر من خلال تقدير الانحدار اللوغاريتمي مع خمس فئات من المتغيرات التفسيرية: حجم الأسرة، وعمر رب البيت، وجنسها والحالة الاجتماعية والوضع في العمل. دراسة Luis Ayala (2010)، بعنوان: **income poverty and multidimensional deprivation: lessons from cross-regional analysis**، هدفت إلى دراسة إمكانية تجميع التحيز في الدراسات على المستوى الوطني، من خلال البحث عن علاقات ذات دلالة إحصائية بين الحرمان وفقر الدخل. دراسة Pasquale De Muro & Matteomazziotto & Adriano Pareto (2010)، بعنوان: **Composite Indices of Development and Poverty: An Application to MDGs**، تطرقت إلى قياس التنمية أو الفقر متعدد الأبعاد. دراسة Francisco H. G. Ferreira (2010)، بعنوان: **Poverty is multidimensional. But what are we going to do about it?**، تطرقت إلى أهمية قياس الفقر متعدد الأبعاد باستخدام عدد من المؤشرات وقد اقترحت مؤشر الفقر متعدد الأبعاد.

دراسة Caroline Dewilde (2011)، بعنوان: **Individual and institutional determinants of multidimensional poverty: A European comparison**، هدفت إلى تقييم مدى الاختلافات بين البلدان في احتمال كون الفقر متعددة الأبعاد، ويمكن تفسيره. دراسة Asselin L. M. (2002)، بعنوان: **Multidimensional Poverty: composite indicator of multidimensional poverty**، والتي مست مقاطعة Quebec بكندا، لمحاولة إثبات عتبة الفقر من خلال الوجهة النقدية. دراسة التي قامت بها Guiga Housseim (2012)، بعنوان: **Multidimensional poverty in Tunisia: a non-monetary approach applied to East-Central Tunisia**، والتي شملت أربعة المحافظات الرئيسية: سوسة والمنستير والمهدية وصفافس في تونس، وجمع البيانات من مسح ميزانية والاستهلاك ومستويات المعيشة للأسر في عام 2005، التي أجراها المعهد الوطني للإحصاء. دراسة HatemJemmali & Mohamed Salah Matoussi (2013)، بعنوان: **A multidimensional analysis of water poverty at local scale: application of improved water poverty index for Tunisia**، والتي تطرقت إلى التعرف على ظاهرة الفقر في تونس

المتعددة الأبعاد الجديدة للجمع بينت وافر المياه والقدرة الاجتماعية والاقتصادية للوصول إلى أنه يعطي رؤى جديدة في مجالات إدارة الموارد المائية والتخفيف من حدة الفقر. دراسة Abdul Hamid & Aisha M. **An Analysis of Multi-dimensional Gender Inequality in Pakistan**، (2011)، بعنوان: Ahmed، تطرقت إلى تحليل متعدد الأبعاد لعدم المساواة بين الجنسين التي تواجهها المرأة في باكستان. دراسة **Rabija Somun-Kapetanović**، (2012)، بعنوان: **classification of households in bosnia and herzegovina according to main poverty factors**، تطرقت إلى تحديد العوامل الرئيسية للفقر في البوسنة والهرسك وتحديد مجموعات من الأسر وفقاً لعوامل الفقر.

II. المنهجية وصياغة النماذج القياسية

تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية الاستدلالية والقياسية المتقدمة لتحقيق أهداف الدراسة والتوصل للنتائج التي تعبر عن واقع ظاهرة الفقر في الولايات الجزائرية محل الدراسة، وذلك من خلال استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لبناء نماذج قياسية تعبر عن تأثير مجموعة من العوامل على مستوى الفقر ومعرفة أي العوامل أو المتغيرات أكثر تأثيراً على ظاهرة الفقر.

1.II. بيانات وعينة الدراسة:

تتمثل بيانات الدراسة في عينة تم اختيارها من مجتمع البحث المتمثل في العائلات الفقيرة في ولاية تلمسان وولاية سعيدة وولاية سيدي بلعباس، حيث بلغ الحجم الإجمالي لعينة الدراسة 210 عائلات موزعة بالتساوي على كل ولاية من الولايات الثلاثة وبذلك يكون نصيب كل ولاية 70 عائلة، حيث تم جمع البيانات المطلوبة من أفراد العينة عن طريق تعبئة استمارة البحث، وذلك من خلال إجراء مقابلات شخصية مع العائلات التي تم اختيارها ضمن عينة الدراسة.

2.II. متغيرات الدراسة:

اشتملت هذه الدراسة على عدد كبير من العوامل المختلفة التي تتعلق بأفراد عينة الدراسة التي تم استهدافها في هذه الدراسة بغرض التعرف على مستويات الفقر لديهم ومعرفة أي العوامل أكثر تأثيراً وتسبباً في الفقر لهذه العائلات، وبذلك يكون لدينا نوعين من المتغيرات على النحو الآتي:

المتغير التابع (Y):

ويمثل مستوى الفقر لدى العائلات التي تم اختيارها ضمن عينة الدراسة، ويعبر عن مستوى الفقر لدى هذه العائلات، بدلالة (متوسط الدخل الشهري للعائلة).

المتغيرات المستقلة:

اشتملت الدراسة على العديد من العوامل والمتغيرات المستقلة التي يراد قياس تأثيرها على مستوى الفقر للعائلات الجزائرية في الولايات التي تم اختيارها ضمن عينة الدراسة، حيث تم تقسيم هذه المتغيرات إلى ست مجموعات على النحو الآتي:

المجموعة الأولى (Family) الخصائص العامة للأسرة:

- F₁**: عبارة عن متغير اسمي يعبر عن جنس رب الأسرة. حيث تم إعطاء الرقم 1 للذكور والرقم 0 للإناث.
- F₂**: عبارة عن متغير ترتيبي يعبر عن الفئة العمرية التي يقع فيها سن رب الأسرة. حيث تم تقسيمها لأربع فئات.
- F₃**: عبارة عن متغير ترتيبي يعبر عن المستوى التعليمي لرب الأسرة. (أمي، ابتدائي، متوسط، ثانوي، جامعي).
- F₄**: عبارة عن متغير اسمي يعبر عن الحالة المدنية لرب الأسرة.
- F₅**: عبارة عن متغير كمي يعبر عن عدد أفراد الأسرة.
- F₆**: عبارة عن متغير كمي يعبر عن عدد الأفراد العاملين في الأسرة.
- F₇**: عبارة عن متغير كمي يعبر عن عدد الأطفال المتدربين في الأسرة.
- F₈**: عبارة عن متغير اسمي يعبر عن زمن الإقامة في المكان الحالي للأسرة، حيث تم التعبير عنه بفئتين، الفئة الأولى تدل على الإقامة منذ زمن بعيد وتم التعبير عنها بالرقم 1، والفئة الثانية تدل على الإقامة منذ زمن قريب وتم التعبير عنها بالرقم 0.

المجموعة الثانية (JOB) الوضعية المهنية لرب الأسرة:

- J₁**: عبارة عن متغير اسمي يعبر عن شغل رب الأسرة إن كان يعمل أو لا يعمل، بحيث تم تقسيمه إلى ثلاث متغيرات، المتغير الأول (**J₁₁**) يعبر عن العمل لدى القطاع الخاص بحيث يأخذ الرقم 1 في حال عمل رب الأسرة لدى القطاع الخاص، والرقم صفر في الحالات الأخرى، والمتغير الثاني (**J₁₂**) يعبر عن العمل لدى القطاع العمومي بحيث يأخذ الرقم 1 في حال عمل رب الأسرة لدى القطاع الخاص، والرقم صفر في الحالات الأخرى، والمتغير الثالث (**J₁₃**) يعبر عن العمل في القطاع الموازي بحيث يأخذ الرقم 1 في حال العمل بشكل موازي والرقم صفر في الحالات الأخرى، وتم اعتماد صفة (**لا يعمل**) كصفة مرجعية يتم مقارنتها مع الصفات الأخرى للعمل.
- J₂**: عبارة عن متغير اسمي يعبر عن تخصص النشاط الذي يقوم به رب الأسرة لممارسة عمل، حيث تم رصد أفراد يعملون في النشاطات المختلفة التي تم ذكرها في استمارة البحث وهي (بناء وأشغال عمومية، فلاحية، تجارة، تعليم، خدمات، إدارة) فيما عدا النشاط الصناعي فلم يظهر ضمن بيانات البحث أي حالات تعمل بالنشاطات الصناعية ضمن أفراد عينة الدراسة، وللتعامل مع هذه المتغيرات إحصائياً تم تحويلها لمتغيرات اسمية ذات فئتين

أحدهما تعبر عن توفر الصفة وتأخذ الرقم 1 والأخرى تعبر عن عدم توفر الصفة وتأخذ الرقم صفر، وتم ترميزها بالرموز الآتية (J₂₁، J₂₂، J₂₃، J₂₄، J₂₅، J₂₆) على الترتيب.

J₃: عبارة عن متغير اسمي يعبر عن ديمومة العمل لرب الأسرة، حيث تم إعطائه الرقم 1 في حال كان العمل دائم، وإعطائه الرقم 0 في حال كان العمل غير دائم (غير منتظم).

المجموعة الثالثة (ECONOMIC) العوامل والمتغيرات الاقتصادية :

E₁: عبارة عن متغير ترتيبي يعبر عن الاحتياج المالي للعائلة خلال الشهر، حيث تكون من أربع فئات الترتيبية الفئة الأولى تعبر عن عدم الاحتياج (الدخل كافي لتلبية المستلزمات الشهري) وتم إعطائه الرقم صفر، والفئة الثانية تعبر عن عدد أيام الاحتياج التي تتراوح بين (5-10) أيام في الشهر وأعطيت الرقم 1 للتعامل معها إحصائياً، بينما الفئة الثالثة والتي تعبر عن عدد أيام الاحتياج التي تتراوح بين (10-15) يوم في الشهر وأعطيت الرقم 2، في حين ان الفئة الثالثة تعبر عن عدد أيام الاحتياج التي تزيد عن 15 يوم وأعطيت الرقم 3 للتعامل معها إحصائياً.

E₂: عبارة عن متغير كمي يعبر عن متوسط الحاجة الشهرية من المال للتكفل بالأسرة، معبراً عنها بوحدة الدينار الجزائري.

E₃: عبارة عن متغير اسمي يعبر عن الالتزامات المالية على الأسرة من حيث الديون، ويتكون من فئتين الفئة الأولى وأعطيت الرقم 0 وتعني أن الأسرة غير مدانة مالياً، بينما الفئة الثانية وأعطيت الرقم 1 وتعني أن الأسرة مدانة مالياً.

E₄: عبارة عن متغير اسمي يعبر عن الاستفادة من خدمات الضمان الاجتماعي، ويتكون من فئتين الفئة الأولى وأعطيت الرقم 0 وتعني أن الأسرة غير مستفيدة من خدمات الضمان الاجتماعي مالياً، بينما الفئة الثانية وأعطيت الرقم

1 وتعني أن الأسرة مستفيدة من خدمات الضمان الاجتماعي.

E₅: عبارة عن متغير اسمي يعبر عن استفادة الأسرة من إعانات أو نفقات أخرى، ويتكون من فئتين الفئة الأولى وأعطيت الرقم 0 وتعني أن الأسرة غير مستفيدة من أي إعانات أو نفقات، بينما الفئة الثانية وأعطيت الرقم 1 وتعني أن الأسرة مستفيدة من إعانات ونفقات أخرى.

E₆: عبارة عن متغير اسمي يعبر عن ممارسة رب الأسرة لنشاطات أخرى غيره عمله المعتاد، ويتكون من فئتين الفئة الأولى وأعطيت الرقم 0 وتعني أن رب الأسرة لا يمارس نشاط آخر، بينما الفئة الثانية وأعطيت الرقم 1 وتعني أن رب الأسرة يمارس نشاط آخر.

E7: عبارة عن متغير اسمي يعبر عن مقدرة الأسرة على ادخار جزء من دخلها الشهري، ويتكون من فئتين الفئة الأولى وأعطيت الرقم 0 وتعني أن الأسرة لا تدخر، بينما الفئة الثانية وأعطيت الرقم 1 وتعني أن الأسرة تدخر جزء من دخلها الشهري.

E8: عبارة عن متغير اسمي يعبر عن مساهمة المرأة الماكثة في البيت في النفقات الشهرية، ويتكون من فئتين الفئة الأولى وأعطيت الرقم 0 وتعني أن المرأة الماكثة في البيت لا تساهم في النفقات، بينما الفئة الثانية وأعطيت الرقم 1 وتعني أن المرأة الماكثة في البيت تساهم في النفقات.

المجموعة الرابعة (Housing) عوامل طبيعة السكن:

حيث اشتملت هذه المجموعة على خمس عوامل (متغيرات) أساسية تمثلت فيما يلي:

H₁: عبارة عن متغير ترتيبي يعبر عن حالة السكن الذي تقيم فيه للعائلة، حيث تكون من ثلاث فئات الفئة الأولى تعبر الحالة الجيدة للسكن وتأخذ الرقم 2 والفئة الثانية تعبر عن حالة متوسطة للسكن وتأخذ الرقم 1 والفئة الثالثة تعبر عن الحالة الغير مقبولة للسكن وتأخذ الرقم 0.

H₂: عبارة عن متغير اسمي يعبر عن طبيعة شغل السكن، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث متغيرات اسمية الأول (**H₂₁**) يعبر يعطى الرقم 1 في حال كون المسكن ملك والرقم 0 في الحالات الأخرى، والثاني (**H₂₂**) يعطى الرقم 1 في حال كون المسكن إيجار والرقم 0 في الحالات الأخرى، والثالث (**H₂₃**) يعطى الرقم 1 في حال كون المسكن بناء قصدير والرقم 0 في الحالات الأخرى.

H₃: عبارة عن متغير كمي يعبر عن عدد الغرف في المسكن الذي تقيم في الأسرة.

H₄: عبارة عن متغير اسمي يعبر المنافع المزود بها المسكن، وتم تقسيمه لثلاث متغيرات اسمية الأول (**H₄₁**) يعطى الرقم 1 في حال المسكن مزود بمطبخ والرقم 0 في حالة كونه غير مزود بالمطبخ، والثاني (**H₄₂**) يعطى الرقم 1 في حال المسكن مزود بحمام والرقم 0 في حال كونه غير مزود بالحمام، والثالث (**H₄₃**) يعطى الرقم 1 في حال المسكن مزود بدورة مياه والرقم 0 في حال كونه غير مزود بدورة مياه.

H₅: عبارة عن متغير اسمي يعبر الشبكات التي يرتبط بها المنزل، وتم تقسيمه خمسة متغيرات اسمية الأول (**H₅₁**) يعطى الرقم 1 في حال المسكن مرتبط بشبكة كهرباء والرقم 0 في حالة كونه غير مرتبط، والثاني (**H₅₂**) يعطى الرقم 1 في حال المسكن مرتبط بشبكة الغاز والرقم 0 في حال كونه مرتبط، والثالث (**H₅₃**) يعطى الرقم 1 في حال المسكن مرتبط بشبكة هاتف والرقم 0 في حال كونه غير مرتبط، والرابع (**H₅₄**) يعطى الرقم 1 في حال المسكن مرتبط بشبكة مياه الشرب والرقم 0 في حال كونه غير مرتبط، والخامس (**H₅₅**) يعطى الرقم 1 في حال المسكن مرتبط بشبكة الصرف الصحي والرقم 0 في حال كونه غير مرتبط.

المجموعة الخامسة (Equipment) التجهيزات والممتلكات المنزلية:

حيث اشتملت هذه المجموعة على ثلاث عوامل (متغيرات) أساسية تمثلت فيما يلي:

Eq₁ : عبارة عن متغير كمي يعبر عن عدد الأجهزة المتوفرة في المسكن لدى الأسرة.

Eq₂ : عبارة عن مجموعة من المتغيرات الاسمية التي تعبر عن الموجودات الكمالية والثانوية بالمنزل، حيث المتغير الأول (**Eq₂₁**) يعطى الرقم 1 في حال وجود مواشي والرقم 0 في حال عدم وجودها، والثاني (**Eq₂₂**) يعطى الرقم 1 في حال وجود أراضي فلاحية والرقم 0 في حال عدم وجودها، والثالث (**Eq₂₃**) يعطى الرقم 1 في حال وجود محلات والرقم 0 في حال عدم وجودها، والرابع (**Eq₂₄**) يعطى الرقم 1 في حال وجود شاحنات والرقم صفر في حال عدم وجودها، والخامس (**Eq₂₅**) يعطى الرقم 1 في حال وجود سيارة والرقم 0 في حال عدم وجودها، والسادس (**Eq₂₆**) يعطى الرقم 1 في حال وجود حافلة والرقم 0 في حال عدم وجودها، والسابع (**Eq₂₇**) يعطى الرقم 1 في حال وجود دراجة هوائية أو نارية والرقم 0 في حال عدم وجودها.

Eq₃ : عبارة عن مجموعة من المتغيرات الاسمية التي تعبر عن نوع التدفئة المستخدمة في المنزل، حيث المتغير الأول (**Eq₃₁**) يعطى الرقم 1 في حال كانت تدفئة بمدفأة كهربائية والرقم 0 في حال عدمها، والثاني (**Eq₃₂**) يعطى الرقم 1 في حال كانت مدفأة بغاز المدينة والرقم 0 في حال عدمها، والثالث (**Eq₃₃**) يعطى الرقم 1 في حال كانت مدفأة بغاز البوتان والرقم 0 في حال عدمها، والرابع (**Eq₃₄**) يعطى الرقم 1 في حال مدفأة بمازوت والرقم 0 في حال عدمها، والخامس (**Eq₃₅**) يعطى الرقم 1 في حال موقد تقليدي والرقم 0 في حال عدمه.

المجموعة السادسة (Culture) العوامل الجموعية والثقافية:

حيث اشتملت هذه المجموعة على أربعة عوامل (متغيرات) أساسية تمثلت فيما يلي:

C₁ : عبارة عن متغير اسمي يعبر ممارسة رب الأسرة أو أحد أفراد الأسرة نشاط ثقافي أو رياضي، ويؤخذ الرقم 1 في حال ممارسة نشاط ثقافي أو رياضي، والرقم 0 في حال عدم الممارسة.

C₂ : عبارة عن متغير اسمي يعبر رغبة أحد أفراد الأسرة بالالتحاق بدروس محو الأمية، ويؤخذ الرقم 1 في حال وجود رغبة، والرقم 0 في حال عدم وجود رغبة.

C₃ : عبارة عن متغير اسمي يعبر عن موافقة رب الأسرة في المساهمة نشاطات ذات منفعة عامة من اجل تحسين المستوى المعيشي، ويؤخذ الرقم 1 في حال الموافقة، والرقم 0 في حال عدم الموافقة.

C₄ : عبارة عن متغير اسمي يعبر عن موافقة رب الأسرة في تنظيمه إلى لجنة الحي، ويؤخذ الرقم 1 في حال الموافقة، والرقم 0 في حال عدم الموافقة.

II.3. الشكل العام للنموذج القياسي المقترح للدراسة:

من خلال بيانات الدراسة المتاحة ومن خلال تحديد طبيعة المتغيرات المستقلة والمتغير التابع كما ورد سابقا، فقد تم تحديد النموذج الإحصائي المناسب لتحليل هذه الظاهرة وهو نموذج الانحدار الخطي المتعدد، والذي يركز

على أن يكون المتغير التابع كمي (وهو متوسط الدخل الشهري للأسرة) والمتغيرات المستقلة تكون كمية أو وصفية أو خليط منهما. وقد تم صياغة نماذج الانحدار المتعددة المراد تقديرها على الشكل الخطي المتعدد والذي يضم مجموعة من المتغيرات المستقلة ومتغير تابع واحد، وفق المعادلة الآتية :

$$Y = \beta_0 + \sum_{i=1}^p \beta_i X_i + \varepsilon_i$$

حيث أن :

β_0 : تمثل الحد الثابت في نموذج الانحدار.

Y : يعبر عن المتغير التابع وهو يمثل التقدير الشهري لمتوسط دخل الأسرة.

X_i : يعبر عن قيمة المتغير المستقل i .

p : تمثل عدد المتغيرات المستقلة المدرجة بالنموذج.

β_i : تعبر عن معامل الانحدار للمتغير المستقل i .

ε_i : يمثل حد الخطأ العشوائي في التقدير.

ومن الجدير ذكره أنه سيتم استبعاد الحد الثابت من المعادلات المقدرة إذا أشارت النتائج لعدم معنويته الإحصائية، وبذلك من المتوقع أن يصبح الشكل العام لمعادلة الانحدار المقدرة كما يلي :

$$Y = \sum_{i=1}^p \beta_i X_i + \varepsilon_i$$

III. نتائج التحليل الوصفي والقياسي

III.1. التحليل الوصفي للخصائص الديموغرافية

إن أهم ما يشد انتباهنا من خلال تحليل الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة هو ما أشارت إليه دراسة البنك العالمي و PUND التي أظهرت أن مستويات المعيشة في الغرب الجزائري تبقى متقاربة من حيث المؤشر العام للفقر كما تبقى وضعية تلمسان نوعا ما حسنة وذلك على مستويين، مستوى أول من العائلات والتي تجد نفسها في وضعية معتدلة، ومستوى ثاني من العائلات والتي تعرف وضعية حسنة كذلك الوضع يبقى نوعا ما شبيها بباقي الولايات محل الدراسة، إلا أن هناك مستوى ثالث لم تتعرض إليه دراسة هذه الهيئات الدولية ألا وهو مستوى العائلات المحرومة التي تمثل بيت القصيد في موضوعنا.

فلو تمعنا قليلا في خريطة الفقر (حسب البيانات الموضحة أسفله) لمنطقة الشمال الغربي للجزائر بما فيها كل من ولاية تلمسان، سيدي بلعباس، معسكر، سعيدة، عين تموشنت، مستغانم، غيزان، الشلف نجد أن هناك اختلاف طفيف لهذه الولايات فيما يتعلق بتعامل الثروة والمؤشر العام للفقر.

جدول رقم (01): المؤشر الكلي للفقر في الجزائر

المجموع	%	الفئة 3	%	الفئة 2	%	الفئة 1	المناطق
441	5.80	355	7.10	47	8.8	39	الشمال الوسط
276	7.79	220	3.12	34	0.8	22	الشمال الغربي
206	8.74	154	9.18	39	3.6	13	الشمال الشرقي
107	1.41	44	2.26	28	7.32	35	الهضاب العليا الوسطى
114	5.60	69	1.21	24	4.18	21	الهضاب العليا الغربية
233	2.71	166	9.15	37	4.12	29	الهضاب العليا الشرقية
51	6.70	36	7.15	8	7.13	7	الجنوب الغربي
113	4.66	75	9.23	27	7.9	11	الجنوب الشرقي
1541	72.6	1119	15.8	244	11.5	177	المجموع

المصدر: خريطة الفقر في الجزائر - حوصلة، ص: 14.

يلاحظ أن أكبر نسبة لوضع الفقر في الجزائر لمختلف المناطق هي 73% من مناطق الجزائر تعاني من وضعية ملائمة، أما بالنسبة للوضعية المزرية فتمثل نسبة 11% من مناطق الجزائر والنسبة الباقية 16% عبارة عن وضعية متوسطة. وهذه النسب للفئات الثلاثة للفقر تتوزع عبر المناطق السالفة الذكر.

III.2. النتائج القياسية:

III.2.1. نتائج تقدير معادلة الانحدار المتعلقة بالخصائص العامة للعائلة:

فيما يلي جدول رقم (03-10) يوضح نتائج تقدير معادلة الانحدار للمتغير التابع (مستوى الفقر) على المتغيرات المستقلة المتمثلة بالخصائص العامة للعائلة، حيث أنه تم إدخال جميع المتغيرات المستقلة والتي سبق الإشارة إليها في المبحث السابق، باستثناء متغير جنس رب الأسرة (F_1) ومتغير عدد أفراد الأسرة (F_5) وذلك بسبب حدوث مشكلة الازدواج الخطي في ظل وجودهم في المعادلة.

حيث يتضح لنا أن أقوى تأثير كان بسبب متغير الفئة العمرية لرب الأسرة (F_2) حيث بلغت قيمة المعامل المعيارية له 0.390، والقيمة الغير معيارية بلغت 1576 دينار جزائري تقريباً، وتعني هذه النتيجة أن كلما انتقل رب الأسرة من فئة عمرية إلى فئة عمرية أعلى زاد متوسط دخل الأسرة بمقدار 1576 دينار جزائري الأمر الذي يؤدي لانخفاض مستوى الفقر لدى الأسرة، وذلك في ظل ثبات تأثير المتغيرات المدرجة بالمعادلة وغياب تأثير المتغيرات والعوامل الأخرى الغير مدرجة بالمعادلة.

جدول رقم (02) نتائج تقدير معادلة الخصائص العامة للعائلة

Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Variable
		Beta	Std. Error	B	
.001	3.285	.390	479.760	*1575.974	الفئة العمرية لرب الأسرة (F ₂)
.000	3.950	.349	704.494	*2782.693	المستوى (F ₃) التعليمي لرب الأسرة
.036	2.107	.117	1416.583	*2984.314	عدد العاملين في الأسرة (F ₆)
.402	.839	.058	609.739	511.710	عدد الأطفال المتمدرسين (F ₇)
.105	-1.629	-.128	1481.978	-2413.718	تقطن بهذا المكان منذ زمن بعيد (F ₈)
.271	-1.104	-.055	5977.468	-6599.078	رب الأسرة أعزب (F ₄₁)
.040	2.071	.102	5932.092	*12284.498	رب الأسرة مطلق (F ₄₂)
.626	.488	.026	2727.944	1331.123	رب الأسرة أرمل (F ₄₃)
R-square = 0.528, Adjust R-square = 0.509, DW=1.93					

* دال إحصائياً عند مستوى 0.05.

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

وبالمرتبة الثانية جاء تأثير متغير المستوى التعليمي لرب الأسرة (F₃) حيث بلغت قيمة المعامل المعيارية له 0.349، والقيمة الغير معيارية بلغت 2783 دينار جزائري تقريباً، وتعني هذه النتيجة أن كلما انتقل رب الأسرة من مستوى تعليمي إلى مستوى تعليمي أعلى زاد متوسط دخل الأسرة بمقدار 2783 دينار جزائري الأمر الذي يؤدي لانخفاض مستوى الفقر لدى الأسرة، وذلك في ظل ثبات تأثير المتغيرات المدرجة بالمعادلة وغياب تأثير المتغيرات والعوامل الأخرى الغير مدرجة بالمعادلة.

وفي المرتبة الثالثة جاء تأثير متغير عدد الأفراد العاملين بالأسرة (F₆) حيث بلغت قيمة المعامل المعيارية 0.117، والقيمة الغير معيارية بلغت 2984 دينار جزائري تقريباً، وتعني هذه النتيجة أن كلما زاد عدد العاملين في الأسرة زاد متوسط دخل الأسرة بمقدار 2984 دينار جزائري الأمر الذي يؤدي لانخفاض مستوى الفقر لدى الأسرة، وذلك في ظل ثبات تأثير المتغيرات المدرجة بالمعادلة وغياب تأثير المتغيرات والعوامل الأخرى الغير مدرجة بالمعادلة.

وفي المرتبة الأخيرة نجد أن متغير الحالة المدنية الذي يعبر عن حالة الطلاق (F₄₂) كان أضعف تأثير على مستوى الفقر حيث بلغت القيمة المعيارية له 0.102، والقيمة الغير معيارية بلغت 12284 دينار جزائري تقريباً، وتعني هذه القيمة أن رب الأسرة المطلق يزيد دخله عن رب الأسرة المتزوج بمقدار 12284 دينار، وذلك في ظل ثبات تأثير المتغيرات المدرجة بالمعادلة وغياب تأثير المتغيرات والعوامل الأخرى الغير مدرجة بالمعادلة.

وبالنسبة لباقي المتغيرات الأخرى فقد كانت تأثيراتها غير معنوية عند مستوى دلالة 5%، لذلك يمكن كتابة معادلة الانحدار المقدرة بعد استبعاد المتغيرات الغير معنوية على النحو الآتي:

$$\hat{Y} = 1576F_2 + 2783F_3 + 2984F_6 + 12284F_{42}$$

وبشكل عام يلاحظ أن قيمة معامل التحديد المعدل للنموذج المقدر بلغت 50.9% ويعني ذلك أن الخصائص العامة للعائلة تفسر 51% من مستوى الفقر لهذه الأسرة وذلك في ظل غياب تأثير العوامل الأخرى. كما وكانت قيمة اختبار (DW=1.93) تشير لعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في بواقي المعادلة المقدرة، بالإضافة لان قيمة معامل تضخم التباين لجميع المتغيرات المستقلة كانت أقل من القيمة 10 وتشير لعدم وجود مشكلة الازدواج الخطي في النموذج.

III.2.2 نتائج تقدير معادلة الانحدار المتعلقة بالوضعية المهنية لرب الأسرة

يوضح الجدول رقم (03) نتائج تقدير معادلة الانحدار للمتغير التابع (مستوى الفقر) على المتغيرات المستقلة المتمثلة بمتغيرات الوضعية المهنية لرب الأسرة، حيث أنه تم إدخال جميع المتغيرات المستقلة والتي سبق الإشارة إليها في المبحث السابق، وكانت النتائج هو موضح أدناه.

حيث يتضح لنا أن أقوى تأثير كان بسبب متغير ديمومة العمل (J3) حيث بلغت قيمة المعامل المعيارية له 0.432، والقيمة الغير معيارية بلغت 8486 دينار جزائري تقريباً، وتعني هذه القيمة رب الأسرة صاحب العمل الدائم يزيد متوسط دخل أسرته عن رب الأسرة صاحب العمل الغير دائم بمقدار 8486 دينار جزائري الأمر الذي يؤدي لانخفاض مستوى الفقر لدى الأسرة، وذلك في ظل ثبات تأثير المتغيرات الأخرى المدرجة بالمعادلة وغياب تأثير المتغيرات والعوامل الأخرى الغير مدرجة بالمعادلة.

وبالمرتبة الثانية جاء تأثير متغير العمل لرب الأسرة (J1) حيث أن العمل لدى القطاع الموازي (J13) يساهم في رفع متوسط دخل الأسرة مساهمة حقيقية، وبالتالي يخفض من مستوى الفقر لدى هذه الأسرة، حيث بلغت قيمة المعامل المعيارية له 0.153، والقيمة الغير معيارية بلغت 2175 دينار جزائري تقريباً، وتعني هذه النتيجة أن رب الأسرة الذي يعمل لدى القطاع الموازي يزيد دخله عن الشخص الذي لا يعمل زيادة حقيقية وجوهية بمقدار فئة 2783 دينار جزائري الأمر الذي يؤدي لانخفاض مستوى الفقر لدى الأسرة، وذلك في ظل ثبات تأثير المتغيرات المدرجة بالمعادلة وغياب تأثير المتغيرات والعوامل الأخرى الغير مدرجة بالمعادلة.

وبالنسبة لمتغير نشاط العمل فقد كان أكثر النشاطات تأثير على مستوى الفقر هو نفس العمل ضمن نشاط الخدمات (J25)، والذي كانت قوة تأثيره نفس تأثير متغير العمل لدى القطاع الموازي، بمعامل انحدار قيمته 6080 دينار جزائري.

جدول رقم (03) نتائج تقدير معادلة الوضعية المهنية لرب الأسرة

Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Variable
		Beta	Std. Error	B	
.135	1.506	.158	3002.824	4521.175	عمل خاص (J ₁₁)
.188	1.325	.195	3597.376	4765.163	عمل عمومي (J ₁₂)
.038	2.100	.153	2175.333	*4567.642	عمل موازي (J ₁₃)
.247	1.163	.106	2597.667	3021.719	نشاط فلاحية (J ₂₁)
.303	1.036	.061	4971.080	5148.136	نشاط بناء وأشغال (J ₂₂)
.685	.407	.028	4352.759	1770.043	نشاط تجاري (J ₂₃)
.363	.913	.054	5749.466	5249.002	نشاط تعليم (J ₂₄)
.039	2.091	.153	2907.639	*6080.094	نشاط خدمات (J ₂₅)
.335	-.969	-.065	3396.768	-3292.453	نشاط إداري (J ₂₆)
.004	2.972	.432	2855.188	*8485.835	ديمومة العمل (J ₃)
R-square = 0.679, Adjust R-square = 0.648, DW=1.95					

*دال إحصائياً عند مستوى 0.05.

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

وبالنسبة لباقي المتغيرات الأخرى فقد كانت تأثيراتها غير معنوية عند مستوى دلالة 5%، لذلك يمكن كتابة معادلة الانحدار المقدرة بعد استبعاد المتغيرات الغير معنوية على النحو الآتي:

$$\hat{Y} = 4568J_{13} + 6080J_{25} + 8486J_3$$

وبشكل عام يلاحظ أن قيمة معامل التحديد المعدل للنموذج المقدّر بلغت 67.9% ويعني ذلك أن العوامل المتعلقة بالوضعية المهنية لرب الأسرة تفسر 68% من مستوى الفقر لدى العائلات التي تم دراسته وذلك في ظل غياب تأثير العوامل الأخرى.

كما وكانت قيمة اختبار (DW=1.85) تشير لعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في بواقي المعادلة المقدرة، بالإضافة لان قيمة معامل تضخم التباين لجميع المتغيرات المستقلة كانت أقل من القيمة 10 وتشير هذه القيمة لعدم وجود مشكلة الازدواج الخطي في النموذج

III.2.3. نتائج تقدير معادلة الانحدار المتعلقة بالعوامل الاقتصادية:

يوضح الجدول رقم (04) نتائج تقدير معادلة الانحدار للمتغير التابع (مستوى الفقر) على المتغيرات المستقلة المتمثلة بالعوامل الاقتصادية للأسرة، حيث أنه تم إدخال جميع المتغيرات المستقلة والتي سبق الإشارة إليها في البحث السابق، وكانت نتائج التقدير هو موضح أدناه.

تشير النتائج الموضحة بالجدول أعلاه بان هناك تأثير سببي ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5% لكل من المتغيرات الآتية، عدد أيام الاحتياج (E1)، كمية المال المحتاج شهرياً (E2)، وكذلك الاستفادة من خدمات الضمان الاجتماعي (E4)، بينما باقي المتغيرات الأخرى لم تظهر أي تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5%.

جدول رقم (04) نتائج تقدير معادلة العوامل الاقتصادية للعائلة

Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Variable
		Beta	Std. Error	B	
.030	-2.203	-.193	638.801	*-1407.049	عدد أيام الاحتياج (E1)
.000	7.248	.654	.059	*0.430	كمية المال المحتاج شهرياً للتكفل عائلتك (E2)
.391	.861	.067	1763.946	1518.681	الديون (E3)
.000	4.111	.336	1678.312	*6898.820	الاستفادة من خدمات الضمان الاجتماعي (E4)
.567	-.574	-.039	3768.052	-2161.968	الاستفادة من إعانة أو نفقة (E5)
.162	1.406	-.087	4643.645	-6529.962	ممارسة نشاط آخر إضافة إلى وظيفتك الأساسية (E6)
.724	-.353	-.022	4313.504	-1524.159	ادخار المال (E7)
.151	1.446	-.101	2828.705	-4091.578	المساهمة في النفقات للمرأة الماكثة في البيت (E8)
R-square = 0.573, Adjust R-square = 0.546, DW=1.49					

*دال إحصائياً عند مستوى 0.05.

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

حيث انه من بين المتغيرات ذات التأثير المعنوي كان متغير كمية المال المحتاج (E2) هو أقوى تأثير حيث بلغت قيمة المعامل المعياري له (0.654)، وقيمة معامل الانحدار الغير معيارية بلغت 0.43 وتعني هذه القيمة أنه كلما زادت الحاجة الشهرية بمقدار 100 دينار جزائري دل ذلك على وجوب زيادة الدخل بمقدار 43 دينار، ما يعني دفع العائلة للبحث عن مصادر دخل أخرى، الأمر الذي يشير لزيادة مستوى الفقر.

وفي المرتبة الثانية من حيث قوة التأثير جاء متغير الاستفادة من خدمة الضمان الاجتماعي (E4) حيث بلغت القيمة المعيارية له (0.336)، وقيمة معامل الانحدار بلغت 6899، وتعني هذه القيمة أن العائلات التي تستفيد من خدمة الضمان الاجتماعي تكون أعلى دخلاً من غيرها، ما يعني انخفاض في مستوى الفقر بالنسبة للعائلات الأخرى. وفي المرتبة الأخير من حيث التأثير جاء متغير عدد أيام الاحتياج (E1) حيث انه كان ذو تأثير عكسي على متوسط دخل الأسرة، فكلما زادت عدد أيام الاحتياج بالشهر دل ذلك أن دخل الأسرة منخفض بمقدار 1407 دينار، ما يعني ارتفاع في مستوى الفقر.

وبناءً على ما سبق يمكن كتابة معادلة الانحدار المقدرة على النحو الآتي، حيث أن المتغيرات المستقلة في المعادلة تسبب في المتغير التابع وعليه لها دور هام في تحديد مستوى الفقر للعائلات التي تم دراستها :

$$\hat{Y} = 1407E_1 + 0.43E_2 + 6899E_4$$

وبشكل عام يلاحظ أن قيمة معامل التحديد المعدل بلغت 55% تقريباً وتشير هذه القيمة لان العوامل الاقتصادية للعائلة مجتمعة تفسر ما نسبته 55% من مستوى الفقر، والنسبة الباقية ترجع للعوامل الأخرى الغير مدرجة بالنموذج. كما كانت قيمة اختبار (DW=1.49) تشير لعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في بواقي المعادلة المقدرة، بالإضافة لان قيمة معامل تضخم التباين لجميع المتغيرات المستقلة كانت أقل من القيمة 10 وتشير هذه القيمة لعدم وجود مشكلة الازدواج الخطي في النموذج.

III.2.4. نتائج تقدير معادلة الانحدار المتعلقة بطبيعة المسكن :

يوضح الجدول رقم (05) نتائج تقدير معادلة الانحدار للمتغير التابع (مستوى الفقر) على المتغيرات المستقلة المتمثلة بعوامل طبيعة المسكن الذي تقطن فيه الأسرة، حيث أنه تم إدخال جميع المتغيرات المستقلة والتي سبق الإشارة إليها في المبحث السابق، وكانت نتائج التقدير هو موضح أدناه.

جدول رقم (05) نتائج تقدير معادلة العوامل المتعلقة بطبيعة المسكن

Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Variable
		Beta	Std. Err	B	
.102	1.645	.155	799.684	1315.383	حالة السكن (H ₁)
.669	.429	.054	704.478	302.073	عدد الغرف (H ₃)
.077	1.777	.239	2109.310	3748.089	وجود مطبخ (H ₄₁)
.262	1.125	.069	2023.588	2275.862	وجود الحمام (H ₄₂)
.973	.034	.004	1911.486	64.731	وجود دورة المياه (H ₄₃)
.224	1.219	.183	2283.153	2784.040	ارتباط المنزل بشبكة الكهرباء (H ₅₁)
.155	1.429	.077	2562.211	3660.471	ارتباط المنزل بشبكة الغاز (H ₅₂)
.177	1.356	.078	2415.134	3274.908	ارتباط المنزل بشبكة الهاتف (H ₅₃)
.537	-.618	-.070	1815.972	-1122.102	ارتباط المنزل بشبكة مياه الشرب (H ₅₄)
.682	.411	.050	2079.486	854.265	ارتباط المنزل بشبكة الصرف الصحي (H ₅₅)
.599	.527	.063	1985.909	1047.388	المسكن ملك (H ₂₁)
.821	.227	.013	3260.834	740.015	المسكن إيجار (H ₂₂)
.862	.173	.010	3420.727	593.421	المسكن بناء قصدير (H ₂₃)
R-square = 0.550, Adjust R-square = 0.519, DW=2.08					

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

حيث يتضح لنا من خلال الجدول السابق أن جميع المتغيرات المستقلة التي تعبر عن عوامل طبيعية المسكن الذي تقطن فيها الأسرة، لم يكن لها تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5% على المتغير التابع (مستوى الفقر). على الرغم من أن قيمة معامل التحديد المعدل قد بلغت 52% تقريباً،

إلا أن هذه القيمة لا تعبر بالضرورة عن التأثير الجوهرى على مستوى الفقر حيث أفراد عينة الدراسة يقطنون في تجمعات سكنية متشابهة لحد ما، الشيء الذي لم يظهر تأثير لعوامل طبيعة المسكن. وبناءً عليه نستنتج عدم وجود تأثير سببي للعوامل المتعلقة بطبيعة المسكن على مستوى الفقر، وذلك للعائلات التي تم دراستها ضمن عينة الدراسة.

وكانت قيمة اختبار (DW=2.08) تشير لعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في بواقي المعادلة المقدرة، بالإضافة لان قيمة معامل تضخم التباين لجميع المتغيرات المستقلة كانت أقل من القيمة 10 وتشير هذه القيمة لعدم وجود مشكلة الازدواج الخطي في النموذج.

III.5.2. نتائج تقدير معادلة الانحدار المتعلقة بالتجهيزات والموجودات في المنزل:

يوضح الجدول رقم (06) نتائج تقدير معادلة الانحدار للمتغير التابع (مستوى الفقر) على المتغيرات المستقلة المتمثلة بالتجهيزات والممتلكات في المنزل للأسرة، حيث أنه تم إدخال جميع المتغيرات المستقلة والتي سبق الإشارة إليها في المبحث السابق، وكانت نتائج التقدير هو موضح أدناه.

جدول رقم (06) نتائج تقدير معادلة التجهيزات والموجودات في المنزل

Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Variable
		Beta	Std. Erro	B	
.000	3.808	.448	425.475	*1620.306	عدد الأجهزة الكهربائية في المنزل (Eq ₁)
.881	-.150	-.010	2092.923	-314.353	امتلاك الماشية (Eq ₂₁)
.709	.373	.024	2062.343	770.128	امتلاك أرض فلاحية (Eq ₂₂)
.789	-.268	-.014	5948.092	-1592.285	امتلاك لمحلات (Eq ₂₃)
.838	-.205	-.010	9988.127	-2046.565	امتلاك الشاحنات (Eq ₂₄)
.118	1.572	.085	2529.477	3976.280	امتلاك السيارات (Eq ₂₅)
.575	.561	.028	10217.948	5732.292	امتلاك الحافلات (Eq ₂₆)
.007	2.733	.134	4083.932	*11162.872	امتلاك دراجة هوائية أو نارية (Eq ₂₇)
.082	1.746	.101	3270.073	5710.298	مدفأة كهربائية (Eq ₃₁)
.044	2.029	.128	3115.257	*6321.095	مدفأة غاز المدينة (Eq ₃₂)
.024	2.275	.192	2059.372	*4685.030	مدفأة غاز بوتان (Eq ₃₃)
.587	-.544	-.027	7250.471	-3941.199	مدفأة بمازوت (Eq ₃₄)
.341	.956	.066	1971.498	1883.944	موقد تقليدي (Eq ₃₅)
R-square = 0.572, Adjust R-square = 0.543, DW=1.99					

*دال إحصائياً عند مستوى 0.05.

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول السابق وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5% لمتغير عدد الأجهزة الكهربائية المتوفرة في المنزل لدى العائلة، حيث بلغت قيمة المعامل المعياري 0.448 وبهذه القيمة يعتبر متغير عدد الأجهزة الكهربائية في المنزل أقوى متغير يؤثر في مستوى الفقر للعائلات، من بين جميع المتغيرات المتعلقة بالململكات والموجودات في المنزل، كما وبلغت قيمة معامل الانحدار غير المعياري له 1620 دينار تقريباً، وتعني هذه القيمة أو كلما زاد عدد الأجهزة الكهربائية التي تمتلكها الأسرة بمقدار جهاز واحد دل ذلك على وجود زيادة في متوسط الدخل الشهري لهذه الأسرة، بمقدار 1620 دينار.

كما يتضح أيضاً وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5%، لمتغير توفر مدفأة غاز البوتان لدى الأسرة، حيث بلغت القيمة المعيارية لمعامل الانحدار 0.192، في حين أن القيمة الغير معيارية بلغت 4685 دينار، وتعني هذه القيمة أن العائلات التي تستخدم مدفأة غاز البوتان يكون متوسط دخلها أعلى من العائلات التي لا تستخدمها هذا النوع من المدفأة بمقدار 4685 دينار.

وفي المرتبة الثالثة من حيث قوة التأثير ظهر متغير امتلاك الأسرة لدراجة هوائية أو نارية، حيث كان تأثير هذا المتغير ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5%، بقيمة معيارية لمعامل الانحدار بلغت 0.134، بينما قيمة معامل الانحدار الغير معيارية بلغت 11163 دينار، وتعني هذه القيمة أن العائلات التي تمتلك دراجة هوائية أو نارية يكون متوسط دخلها الشهري أعلى من العائلات التي لا تمتلك دراجة هوائية أو نارية بمقدار 11163 دينار، وبالتالي امتلاك دراجة هوائية أو نارية يعطي دلالة على انخفاض مستوى الفقر للعائلات التي تمتلك دراجة هوائية أو نارية مقارنة بالعائلات التي لا تمتلكها.

وفي المرتبة الأخيرة من حيث قوة التأثير جاء متغير استخدام العائلة لمدفأة غاز المدينة، حيث بلغت القيمة المعيارية لمعامل الانحدار 0.128، في حين أن القيمة الغير معيارية لمعامل الانحدار بلغت 6321 دينار تقريباً، وتعني هذه القيمة أن العائلات التي تستخدم مدفأة غاز المدينة يزيد متوسط دخلها بمقدار 6321 عن العائلات التي لا تستخدم مدفأة، وبالتالي دلالة واضحة على أن مستوى الفقر للعائلات التي لا تستخدم مدفأة غاز المدينة يكون أعلى من العائلات التي تستخدمها.

وبالنسبة لباقي المتغيرات الأخرى المتعلقة بالململكات والموجودات في المنزل، لم يكن لها تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5% على مستوى الفقر للعائلات التي تم جمع البيانات منها. وبناءً على ما سبق يمكن كتابة معادلة الانحدار المقدرة على النحو الآتي، حيث أن المتغيرات المستقلة في المعادلة تسبب في المتغير التابع وعليه لها دور هام في تحديد مستوى الفقر للعائلات التي تم دراستها.

وبشكل عام يلاحظ أن قيمة معامل التحديد المعدل بلغت 54% تقريباً وتشير هذه القيمة لان الممتلكات والموجودات في المنزل مجتمعة تفسر ما نسبته 54% من مستوى الفقر، والنسبة الباقية ترجع للعوامل الأخرى الغير مدرجة بالنموذج.

كما وكانت قيمة اختبار (DW=1.99) تشير لعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في بواقي المعادلة المقدرة، بالإضافة لان قيمة معامل تضخم التباين لجميع المتغيرات المستقلة كانت أقل من القيمة 10 وتشير هذه القيمة لعدم وجود مشكلة الازدواج الخطي في النموذج.

III.6.2. نتائج تقدير معادلة الانحدار المتعلقة بالحياة الجموعية والثقافية:

يوضح الجدول رقم (07) نتائج تقدير معادلة الانحدار للمتغير التابع (مستوى الفقر) على المتغيرات المستقلة المتمثلة بعوامل الحياة الجموعية والثقافية للأسرة، حيث أنه تم إدخال جميع المتغيرات المستقلة والتي سبق الإشارة إليها في المبحث السابق والبالغ عددها أربع متغيرات فقط، وكانت نتائج التقدير هو موضح أدناه.

حيث تشير النتائج لعدم معنوية تأثير العوامل الجموعية والثقافية على مستوى الفقر عند مستوى دلالة إحصائية 5%، ما عدا المتغير الثالث الذي يعبر عن موافقة رب الاسرة على المساهمة في نشاطات ذات منفعة عامة (C₃) الذي كان تأثيره معنوي عند مستوى دلالة 5%، حيث بلغ قيمة معامل الانحدار المقدر له 7314 دينار جزائري تقريباً، ويدل ذلك على أن الاسر التي توافق على المساهمة في نشاطات ذات منفعة يكون متوسط دخلها

الشهري أعلى من غيرها من الأسر التي لا توافق على المساهمة في نشاطات ذات منفعة عامة بمقدار 7314 دينار جزائري، وبالتالي فإن ذلك يدل على أن مستوى الفقر لهذه الأسر منخفض عن غيرها. وبناءً على ما سبق يمكن كتابة معادلة الانحدار الخطية المقدرة على الصورة الآتية:

$$\hat{Y} = 7314C_3$$

وبشكل عام يلاحظ أن قيمة معامل التحديد المعدل بلغت 25% تقريباً وتشير هذه القيمة لان العوامل الجموعية والثقافية تفسر ما نسبته 25% من مستوى الفقر، والنسبة الباقية ترجع للعوامل الأخرى الغير مدرجة بالنموذج. كما وكانت قيمة اختبار (DW=1.75) تشير لعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في بواقي المعادلة المقدرة، بالإضافة لان قيمة معامل تضخم التباين لجميع المتغيرات المستقلة كانت أقل من القيمة 10 وتشير ذلك لعدم وجود مشكلة الازدواج الخطي في النموذج.

جدول رقم (07) نتائج تقدير معادلة العوامل الجمعية والثقافية

Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Variable
		Beta	Std. Error	B	
.812	.238	.015	5198.966	1235.174	1 ممارسة نشاط ثقافي أو رياضي (C ₁)
.800	.254	.020	1719.635	436.058	2 رغبة أحد أفراد الأسرة الالتحاق بدروس محو الأمية (C ₂)
.000	4.755	.445	1538.250	*7313.992	3 الموافقة على المساهمة في نشاطات ذات منفعة عامة (C ₃)
.252	1.150	.086	1836.214	2110.963	4 قبول الانضمام إلى لجنة حي (C ₄)
R-square = 0.267, Adjust R-square = 0.253, DW=1.75					

* دال إحصائياً عند مستوى 0.05.

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

III.7.2. مقارنة بين الولايات حسب متوسط الدخل الشهري :

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للمقارنة بين مستوى الفقر بين العائلات الجزائرية التي تم دراستها ضمن عينة الدراسة في الولايات الثلاثة المختلفة، ويتم ذلك بدلالة مقارنة متوسطات متوسط الدخل الشهري للأسرة، والجدول رقم (08) أدناه يوضح ذلك.

جدول رقم (08) نتائج اختبار تحليل التباين لمقارنة متوسطات الدخل الشهرية

الولاية	العدد	متوسط (متوسط الدخل الشهري)	الانحراف المعياري	قيمة اختبار "F"	مستوى الدلالة
تلمسان	70	6917	6540	4.683	0.010
سعيدة	69	11580	12456		
بلعباس	68	10556	8373		

المتوسطات والانحرافات بالجدول مقربة لأقرب رقم صحيح.

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول السابق أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% في متوسط الدخل الشهري للعائلات الجزائرية بين الولايات الثلاثة، ولتحديد مصدر هذه الفروق تم استخدام اختبار المقارنات البعدية (LSD)، فكانت النتائج تشير كما هي بالجدول رقم (09) أدناه.

جدول رقم (09) نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية

Sig.	Std. Error	Mean Difference (I-J)	(J) الولاية	(I) الولاية
.004	1602	3-466	سعيدة	تلمسان
.025	1608	*8-363	سيدي بلعباس	
.527	1614	4102	سيدي بلعباس	سعيدة

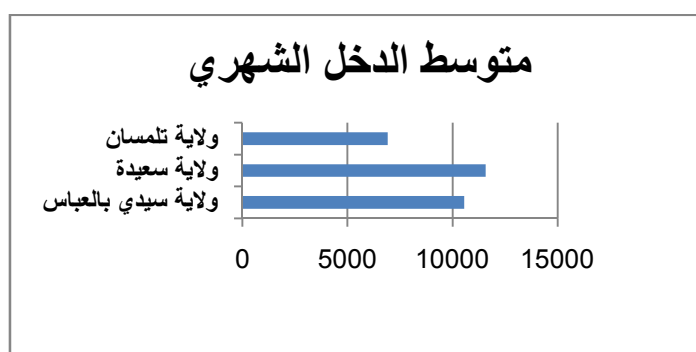
المتوسطات والأخطاء في الجدول تم تقريبها لأقرب عدد صحيح

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول أعلاه وجود فروقات جوهرية وذات دلالة إحصائية في متوسط لدخل الشهري بين العائلات التي تقطن في ولاية تلمسان والعائلات التي تقطن في ولاية سعيدة، وهذه الفروق لصالح العائلات التي تقطن في ولاية سعيد بفارق في المتوسط يبلغ 4663 دينار، بمعنى أن متوسط دخل الأسر في ولاية سعيدة يزيد بمقدار 4663 عن متوسط دخل الأسر في ولاية تلمسان، مما يعطي دلالة وأضحى على أن مستوى الفقر في ولاية تلمسان أعلى منه في ولاية سعيدة.

وأيضاً نلاحظ من خلال الجدول وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين متوسط الدخل الشهري للأسر التي تقطن في ولاية تلمسان والأسر التي تقطن في ولاية سيدي بلعباس وهذه الفروق لصالح الأسر التي تقطن في ولاية سيدي بلعباس بفارق في المتوسط بلغ 3638 دينار، ويعني ذلك أن متوسط الدخل الشهري في ولاية سيدي بلعباس يزيد عن متوسط الدخل لشهري في ولاية تلمسان بمقدار 3638، مما يعطي دلالة واضحة على أن مستوى الفقر في ولاية تلمسان أعلى منه في ولاية سيدي بلعباس.

بينما لم تظهر النتائج وجود أي فروقات جوهرية وذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين ولاية سعيدة وولاية سيدي بلعباس، والرسم البياني أدناه يوضح مقارنة بين متوسطات الدخل الشهري في الولايات الثلاثة.



المصدر: مخرجات برنامج SPSS

إنّ الدراسات كانت توحي أنّ ولاية تلمسان كانت هي الأحسن من حيث الفوائد والمداخيل إلّا أنّ الواضح هو البعد من ذلك كون أنّ ولاية سعيدة تحتلّ المراتب الأولى ولعلّ السبب في ذلك هو مزاوله أنشطة إضافية تساهم في الزيادة في الدخل.

وهذا ما يؤكّد صحّة الفرضيات المعتمدة أنّ الفقر يرتبط وإلى درجة بعيدة بمتغيرة الدخل أيضا أنّه كلّما كانت الأسرة منعزلة ومنطوية على نفسها بعيدة عن أوصل التماسك الأسرية كلّما عانت من الفقر.

IV. الخاتمة: نتائج وتوصيات الدراسة

أولا: النتائج المتعلقة بالخصائص العامة للعائلة:

- 1- كلما انتقل رب الأسرة من فئة عمرية إلى فئة عمرية أعلى زاد متوسط دخل الأسرة بمقدار 1576 دينار جزائري الأمر الذي يؤدي لانخفاض مستوى الفقر لدى الأسرة.
- 2- كلما انتقل رب الأسرة من مستوى تعليمي إلى مستوى تعليمي أعلى زاد متوسط دخل الأسرة بمقدار 2783 دينار جزائري الأمر الذي يؤدي لانخفاض مستوى الفقر لدى الأسرة.
- 3- كلما زاد عدد العاملين في الأسرة زاد متوسط دخل الأسرة بمقدار 2984 دينار جزائري الأمر الذي يؤدي لانخفاض مستوى الفقر لدى الأسرة.
- 4- رب الأسرة المطلق يزيد دخله عن رب الأسرة المتزوج بمقدار 12284 دينار.
- 5- الخصائص العامة للعائلة تفسر 51% من مستوى الفقر وذلك في ظل غياب تأثير العوامل الأخرى.

ثانيا: النتائج المتعلقة بالوضعية المهنية لرب الأسرة:

- 1- وجد أنّ رب الأسرة الذي لديه عمل دائم يزيد متوسط دخل أسرته عن رب الأسرة صاحب العمل غير الدائم بمقدار 8486 دينار جزائري الأمر الذي يؤدي لانخفاض مستوى الفقر لدى الأسرة.
- 2- رب الأسرة الذي يعمل لدى القطاع الموازي يزيد دخله زيادة حقيقية وجوهريّة عن الشخص الذي لا يعمل بمقدار فئة 2783 دينار جزائري الأمر الذي يؤدي لانخفاض مستوى الفقر لدى الأسرة.
- 3- أكثر النشاطات تأثيرا على مستوى الفقر هو نفس العمل ضمن نشاط الخدمات، والذي كانت قوة تأثيره نفس تأثير متغير العمل لدى القطاع الموازي، بمعامل انحدار قيمته 6080 دينار جزائري.
- 4- العوامل المتعلقة بالوضعية المهنية لرب الأسرة تفسر 68% من مستوى الفقر لدى العائلات التي تم دراسته وذلك في ظل غياب تأثير العوامل الأخرى.

ثالثا: النتائج المتعلقة بالعوامل الاقتصادية:

- 1- كلما زادت الحاجة الشهرية بمقدار دينار جزائري واحد دل ذلك على وجوب زيادة الدخل بمقدار 43 دينار، ما يعني دفع العائلة للبحث عن مصادر دخل أخرى، الأمر الذي يشير لزيادة مستوى الفقر.
- 2- العائلات التي تستفيد من خدمة الضمان الاجتماعي تكون أعلى دخلاً من غيرها، مما يعني انخفاض في مستوى الفقر بالنسبة للعائلات الأخرى.
- 3- كلما زاد عدد أيام الاحتياج بالشهر دل ذلك أن دخل الأسرة منخفض بمقدار 1407 دينار، ما يعني ارتفاع في مستوى الفقر.
- 4- العوامل الاقتصادية للعائلة مجتمعة تفسر ما نسبته 55% من مستوى الفقر، والنسبة الباقية ترجع للعوامل الأخرى غير المدرجة بالنموذج.

رابعا: النتائج المتعلقة بطبيعة المسكن:

- 1- جميع المتغيرات المستقلة التي تعبر عن عوامل طبيعة المسكن الذي تقطن فيها الأسرة، لم يكن لها تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5% على المتغير التابع (مستوى الفقر).
- خامسا: النتائج المتعلقة بالتجهيزات والموجودات في المنزل:
- 1- كلما زاد عدد الأجهزة الكهربائية التي تمتلكها الأسرة بمقدار جهاز واحد دل ذلك على وجود زيادة في متوسط الدخل الشهري لهذه الأسرة، بمقدار 1620 دينار.
- 2- وجد أن العائلات التي تستخدم مدفأة بغاز البوتان يكون متوسط دخلها أعلى من العائلات التي لا تستخدم هذا النوع من المدفأة بمقدار 4685 دينار.
- 3- وجد أن العائلات التي تمتلك دراجة هوائية أو نارية يكون متوسط دخلها الشهري أعلى من العائلات التي لا تمتلك دراجة هوائية أو نارية بمقدار 11163 دينار.
- 4- وجد أن العائلات التي تستخدم مدفأة بغاز المدينة يزيد متوسط دخلها بمقدار 6321 عن العائلات التي لا تستخدم مدفأة، وبالتالي دلالة واضحة على أن مستوى الفقر للعائلات التي لا تستخدم مدفأة بغاز المدينة يكون أعلى من العائلات التي تستخدمها.
- 5- العوامل المتعلقة بالملكات والموجودات في المنزل مجتمعة تفسر ما نسبته 54% من مستوى الفقر، والنسبة الباقية ترجع للعوامل الأخرى غير مدرجة بالنموذج.

سادسا: النتائج المتعلقة بالحياة الجموعية والثقافية:

- 1- وجد أن الاسر التي توافق على المساهمة في نشاطات ذات منفعة يكون متوسط دخلها الشهري أعلى من غيرها من الاسر التي لا توافق على المساهمة في نشاطات ذات منفعة عامة بمقدار 7314 دينار جزائري، وبالتالي فإن ذلك يدل على أن مستوى الفقر لهذه الاسر منخفض عن غيرها.
- 2- العوامل الجموعية والثقافية تفسير ما نسبته 25% من مستوى الفقر، والنسبة الباقية ترجع للعوامل الاخرى الغير مدرجة بالنموذج.

سابعا: النتائج المتعلقة بالمقارنة بين الولايات حسب متوسط الدخل الشهري:

- 1- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% في متوسط الدخل الشهري للعائلات الجزائرية بين الولايات الثلاثة،
- 2- وجود فروقات جوهرية وذات دلالة إحصائية في متوسط لدخل الشهري بين العائلات التي تقطن في ولاية تلمسان والعائلات التي تقطن في ولاية سعيدة، وهذه الفروق لصالح العائلات التي تقطن في ولاية سعيد بفارق في المتوسط يبلغ 4663 دينار، بمعنى أن متوسط دخل الاسر في ولاية سعيدة يزيد بمقدار 4663 عن متوسط دخل الاسر في ولاية تلمسان، مما يعطي دلالة وأضحى على أن مستوى الفقر في ولاية تلمسان أعلى منه في ولاية سعيدة.
- 3- وجود فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى 5% بين متوسط الدخل الشهري للأسر التي تقطن في ولاية تلمسان والاسر التي تقطن في ولاية سيدي بلعباس وهذه الفروق لصالح الاسر التي تقطن في ولاية سيدي بلعباس بفارق في المتوسط بلغ 3638 دينار، ويعني ذلك ان متوسط الدخل الشهري في ولاية سيدي بلعباس يزيد عن متوسط الدخل لشهري في ولاية تلمسان بمقدار 3638، مما يعطي دلالة واضحة على أن مستوى الفقر في ولاية تلمسان أعلى منه في ولاية سيدي بلعباس.

توصيات الدراسة:

- إن ارتفاع أو انخفاض مستوى الفقر لمجتمع ما لا يتسبب به الأفراد بشكل أساسي بل يعود بشكل رئيسي إلى سياسات الدولة المتبعة، وبناء على نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها فأنها نتائج واقعية لا تحتاج إلى سياسات متبعة من قبل الأفراد للحد من مستوى الفقر بل تحتاج إلى سياسات عامة. لذلك فأننا سوف نستعرض بعض التوصيات التي من المجد اتخاذها من قبل المسؤولين ومتخذي القرار للسيطرة على ظاهرة الفقر:
- 1- تحديد من هم الفقراء وتقدير حجم ومدى عمق وشدة معاناتهم من الفقر بشكل كمي دقيق قدر الإمكان.
 - 2- تحديد السمات الأساسية للفقراء من حيث توزيعهم الجغرافي وخصائصهم الديموغرافية ومستوياتهم التعليمية وأنشطتهم الاقتصادية وأوضاعهم السكنية والصحية والغذائية.
 - 3- إنشاء وحدة أو نظام لرقابة ومتابعة ظاهرة الفقر ومستوى المعيشة.

- 4- وضع خط فقر محدد وواقعي، يساهم في قياس ظاهرة الفقر ويسمح بوضع سياسات لمكافحة الفقر في الجزائر.
- 5- وضع استراتيجية وطنية وسياسات محددة لمكافحة الفقر ذات حدود زمنية للوصول إلى الأهداف.
- 6- تحليل آثار السياسات والبرامج المختلفة المقدمة من قبل الدولة على الفقراء ومعرفة مدى ارتباط الفقر ببعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية كالنمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل والثروة والنمو السكاني والهجرة والتحويلات الاجتماعية والسياسية وما إلى ذلك.
- 7- متابعة ومراقبة مستمرة للسياسات المقدمة من قبل الدولة لمعرفة آثارها الفعلية على الفقراء ولتشخيص مواطن الخلل فيها وتحديد سبل زيادة فعاليتها في التخفيف من الفقر.
- 8- استخدام أساليب أخرى لقياس وتحليل الفقر من أهمها دليل الفقر البشري الذي يعتمد في قياس الفقر ضمن تقرير التنمية البشرية العالمي الذي يصدر سنويا عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- 9- ودعم السلع والاحتياجات الأساسية للمواطنين للتخفيف من معاناة الفقراء.
- 10- دعم القطاع التعليمي والصحي بشكل سليم ذو استراتيجية واضحة ودون إهدار للمال العام لما لهذين القطاعين من آثار إيجابية للتقليل من مستوى الفقر.
- 11- تقديم تمويل إنمائي بدون فوائد للمواطنين بشرط تحديد أنواع النشاطات الاقتصادية التي يجب القيام بها وذلك لهدفين هما: أولا تشغيل الشباب والعاطلين وثانيها هو لإنعاش بعض النشاطات أو الصناعات التي بها نقص لدى الدولة.
- 12- المساعدة على الحد من الفقر من خلال خلق وظائف جديدة وغير مؤقتة ومبادرات لتنمية المجتمع المحلي، وكذا المساعدة على التقليل من الآثار السلبية للإصلاحات الاقتصادية على مجموعة مستهدفة من المجتمع كالمخرجين الجدد، والشباب العاطلين عن العمل والأسر التي تعولها نساء.

الهوامش والمراجع:

- 1- G. K. Galbraith, **Dans Les Riches en Les Pour Vis**, Edition Du Seuil, Paris 2000, p : 230
- 2- رضا العدل، فرج عزت، محمد بسيوني، **التنمية الاقتصادية**، جامعة عين شمس، مصر، دون سنة النشر، ص: 86
- 3- علي وهب، خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث، دار الفكر اللبناني، بيروت 2000، ص: 140.
- 4- Greenwald D. Ed, **Encyclopédie Economique**, Economica. Paris 2000, p : 691
- 5- فيليب عطية، أمراض الفقر والمشكلات الصحية في العالم الثالث، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1992، ص: 10
- 6- **Obseration Nationale De La Pauvreté & De l'exclusion Sociale**, Rapport 2000. La Documentation Française, Paris 2000
- 7- محمد الصقور، السياسات الاجتماعية والفقر في المنطقة العربية: مناهضة وإزالة الفقر، تقرير اجتماعات الخبراء عن القضاء على ظاهرة الفقر وتوفير سبل العيش المستدام في الدول العربية، دمشق، الجمهورية العربية السورية 28-29 فبراير 2000، ص: 84-85
- 8- مؤتمر العمل الدولي، الخلاص من الفقر، التقرير الأول، مكتب العمل الدولي، جنيف، الدورة 91، 2003، ص: 17.
- 9- إسماعيل قيرة، أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري قسنطينة، دون سنة النشر، ص: 123.
- 10- إبراهيم مذكور، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة العامة للكتاب، 2005، ص: 130.
- 11- عبد المنعم محمد مبارك، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية سنة 1999، ص: 53

- 12- علي حسين شبكشي، العولمة: نظرية بلا منظر، مطبعة المدنية، جدة، يناير 2001، ص: 86
- 13- محمد السفاء، عماد الدين علي، هل يمكن القضاء على الفقر المدقع؟ مجلة العلوم، مفترق أمام الكرة الأرضية، المجلد 22، العدد 5، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، آيار 2006، ص: 17
- 14- عبد الحميد عبدولي، عناصر تخفيف الفقر في ريف الوطن العربي: تجربة الصندوق والدولي للتنمية الزراعية، برنامج الأمم المتحدة، عن القضاء على ظاهرة الفقر وتوفير العيش المستدام في الدول العربية (مناهضة وإزالة الفقر)، دمشق، فبراير 1996، ص 219.
- 15- فريد كورتل، الفقر مسبباته آثاره وسبل الحد منه: حالة الجزائر، مجلة الاقتصادية والمناجنت، منشورات جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، العدد 2، مارس 2003، ص 183.
- 16- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سبق ذكره، ص 53.
- 17- www.annaba23.com.du01/09/2008
- 18- زكرية سبتي، البطالة والإقصاء الاجتماعي، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، العدد 7، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 125.
- 19- السيد الحسيني، دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار المعارف، القاهرة، 1981، ص 180.